



مستقبل العراق والسيناريوهات المحتملة

ملك تاج خسروي / إحسان يزداني

ترجمة: محمد إبراهيم الكوري

مقدمة

عاشت منطقة الشرق الأوسط خلال العصر الحديث تحولاتٍ وانقلاباتٍ انعكس تأثيرها بشدة على الوضع الأمني والسياسي على المستوى الدولي. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، شهدت أيضاً تطوراتٍ سياسية بالغة الأهمية كان لها أثرٌ كبير في بناء وهيكل القوة والأمن وتوزيعها في الشرق الأوسط. إنّ هذه المنطقة، ولأسباب متعددة، كانت بؤرةً لتصادم وصراع مصالح القوى الكبرى عالمياً وإقليمياً، وقلماً ترى

منطقة في العالم حظيت باهتمام وعناية من قبل السياسيين والمحللين مثل هذه المنطقة. فهذا "داناهاار" من المحللين المختصين بمسائل الشرق الأوسط يقول: (على مدى الأربعين سنة الأخيرة ما انفكت القنوات التلفزيونية العالمية عن بث صور العصبية والكراهية، وأحياناً العمليات العسكرية للمجتمعات في الشرق الأوسط، إلا أن الحكايات المخبأة وراءها لا تُدرك إلا نادراً) (٢٠١٣: ١: Danahar). ومن الممكن القول إن خلف الستار تكمن مصالح القوى الإقليمية والعالمية. فمنذ استقلال العراق سنة ١٩٣٢م وحتى اليوم، كان العراق ميداناً للصراعات والمنافسات، ليس بين الفرقاء الداخليين فحسب، بل أصبح مسرحاً للقوى العظمى العالمية كذلك (جعفري ولداني ١٣٨٨: ٥٤).

وضمن كل تلك التحوّلات، يُعدّ إسقاط صدام واحتلال العراق من قبل أميركا في سنة ٢٠٠٣م وتغيّر النظام، من أبرز الأحداث التي أعقبها تحوّل في طبيعة التعامل والعلاقات بين اللاعبين في المنطقة، ممّا أدّى إلى توازنٍ للقوى في الشرق الأوسط، وبشكل عام، خلق وضعاً جديداً في المنطقة. لقد حدثت تغييراتٌ بعد السقوط أدّت إلى ظهور معايير

ومتغيّرات أثّرت في بنية العراق وهويّته، كما أحدثت انقلاباتٍ جيوسياسيّة في المنطقة وتوجّهات الفاعلين في الشرق الأوسط (آيتي ١٣٨٦: ١٨).

تقوم الدولُ عادةً، ومن أجل تنظيم أجوائها الجيوسياسيّة، باعتماد واحدٍ من أنماط مختلفة للحكم، منها: المتجانسة، والبسيطة، والفدراليّة، والمستقلّة، والحكم الذاتي. وقد اختار سياسيّو العراق، بعد الهجوم الأميركي سنة ٢٠٠٣م، الحكم الفدرالي لإدارة بلدهم. لقد ضمن الدستور العراقي مسألة الفدراليّة، وتحولّ هذا الأمر إلى نقطة نزاع واختلاف بين المجموعات والأحزاب السياسيّة العراقيّة، حتّى أنّه كلّما توسّع هذا الأمر ازدادت وتيرة النعرات القبليّة والعصبيّة الطائفيّة (موسوي ١٣٩٣: ١٥). منذ أن أطاحت أميركا وحلفاؤها بالنظام البعثي، دخل العراق مرحلة عبور والتي -كما يبدو- سيطول أمدّها حتّى تصل إلى الثبات والاستقرار، وهذا ما جعل كلّ فرقةٍ وجماعة تبحث عمّا يضمن لها مصالحها ووزنها السياسي وقدراتها بالمقارنة مع غيرها، وبالتالي فإنّ دولة العراق أمام تحدّياتٍ وموانع كبرى جعلتها تُصبح دولةً ضعيفة (تلاشان، ١٣٨٩: ٤١).

هناك من يعتقد أنّ مستقبل العراق سيكون عهد قرارات هذا الشعب للحصول على حرّيته القانونيّة والمطالبة بحصته من السلطة ومصادقة القانون العامّ لهذا الأمر. ومع هذا لا ينبغي الغفلة عن تعدد قوميات الشعب العراقي، إذ يشكل العرب الشيعة الأكثرية في العراق ويعيشون انسجاماً دينيّاً، غير أنّهم يفتقرون إلى الانسجام السياسي. وفي المقابل، فإنّ العرب السُنّة يفتقرون إلى الانسجام الديني، لكنهم منسجمون سياسيّاً. ثانياً وفي الوقت ذاته، فإنّ كلّ واحدٍ من العرب، شيعيّاً كان أم سُنّيّاً، يريدُ فدراليّةً له وفقاً لمذهبه، وعندها سيدخل العراق الفدرالي الفاقد لخبرة الفيدراليّة في نزاعاتٍ مذهبيّة؛ لأنّ كلّ فريقٍ يريد فرض حاكميّته على مركز العراق (الموسوي ١٣٩٣: ١١). وبملاحظة هذه الظروف، يمكن رسم مستقبل هذه الدولة على أساس دراسة المستقبل.

ومما يزيد من أهميّة البحث حول الوضع الجيوسياسي للعراق، هو تضارب مصالح القوى العالميّة والاقليميّة فيه، حيث لا يتسنى للباحثين والخبراء تقديم صورةٍ صحيحة لمستقبل المنطقة الملتهبة

بالتحديات والأزمات دون دراسةٍ صحيحةٍ لوضع العراق
والسيناريوهات المحتملة حول مستقبله.

في تعريفٍ بسيطٍ ولكّته عميقٌ في الوقت ذاته، لدراسات المستقبل أنّها:
"علم وفن اكتشاف المستقبل وتشكيل عالم الغد المطلوب"^١. يُبدي
جيمز ديتور، وهو أحد الباحثين المشهورين في هذا الاختصاص، رأيه
حول المستقبل بالقول: "من المحتمل أن ينشأ المستقبل من تفاعل
أربعة عناصر معاً، وهي الأحداث والتوجهات والصّور والأفعال" (تيسه
يار ١٣٩١: ١٥).

وكتابة السيناريو هي واحدة من الطرق الكثيرة المتبعة في الدراسات
المستقبلية، وعلينا أن نعرف أنّ السيناريو ليس حدساً قطعياً ودقيقاً
لمستقبل العالم، وإّما هو وصفٌ للحوادث المحتملة وقوعها، ومن
خلال الاستفادة من السيناريوهات يمكن التفكير فيما ينبغي فعله
فيما بعد بنحوٍ جدّي). (ملكي ١٣٩٠: ٣٧)

^١ . على أنّه التكهّن الممنهج للمستقبل عن طريق دراسة الماضي ونتاج الحاضر والظواهر والبدائل الممكنة، فهو علمٌ حديث يعتمد أحدث
المعطيات الاقتصادية والعلوم المتطورة والتقنيات المتقدمة لتصوّر ما يكون عليه العالم بعد عقدٍ أو عقدين من الزمان. (المترجم)

واحدة من النظريات الرئيسة التي تعتمد نموذج كتابة السيناريوهات في الأبحاث أساساً لها، هي نظرية الألعاب^٢، والتعرّف على هذه النظرية وأنواع نماذج اللعب تُعين الباحث في فهم الوضع الحالي وتقييم الوضع المستقبلي المحتمل بشكلٍ صحيح. (دانشنامه آينده پژوهي، ١٣٩٠: ٢٣)

ولا نبالغ لو قلنا إنّ مصطلح "المسار أو الاتجاه" من أبرز المفردات في مجال البحوث المستقبلية، فهو يأتي في أكثر الدراسات، بل ويشكل أول قسم من عملية البحث والدراسة المستقبلية. ودون أيّ مبالغة، فإنّ مفردة "المسار" هي الأكثر استخداماً في مجال قراءة المستقبل. فالاتجاهات والمسارات، تكوّن الجزء الأول من نشاطات البحث المستقبلية، وفي كثيرٍ من الأحيان، يُصبح مفهوم "الاتجاه" أو المسار معاكساً للحدث. وفي هذه الحالة تؤكد "المسارات على ديمومة وتتابع التاريخ، أمّا الحدث فيؤكد على التفكك التاريخي، وفي أغلب الأحيان يُستفاد من كليهما في آنٍ واحدٍ". (كارغر، ١٣٩٤: ٣٧).

ستسلط هذه الدراسة الضوء على التطوّرات التي يشهدها العراق، ولاسيما السيناريوهات المطروحة حول مستقبله وتأثيرها على الدول

^٢ (نظرية الألعاب) بالإنجليزية (Game theory): وتُسمى أيضاً نظرية المباراة، وتُعرّف بأنّها وسيلة من وسائل التحليل الرياضي لحالات تضارب المصالح للوصول إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ القرار في ظل الظروف المعطاة من أجل الحصول على النتائج المرغوبة.

الإقليمية وما وراء الإقليمية، وتوجهات كل واحد من الفاعلين وتأثيره على مستقبل العراق.

الأسس النظرية

في هذه الدراسة لأسلوب كتابة السيناريو الذي يتضمن سياقات أكثر عمومية في البحوث، قد جرت المحاولة لإعطاء لمحة عامة عن الدراسات المستقبلية ومبادئ القواعد التي يتم أخذها بعين الاعتبار في كتابة السيناريو. ومن البديهي أنه لا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة دون الاهتمام الكافي بالجذور وأصول البحث التي هي في حد ذاتها تُبنى على عدة نظريات معينة مثل نظرية الألعاب والاحتمالات والنموذج التقليدي وطرح السيناريوهات. وهنا يحاول الكاتب دراسة موضوع سيناريوهات العراق في العقد القادم، ومناقشته على أساس الدراسات المستقبلية والتطورات الأمثل ضمن نظرية الألعاب وفقاً لأسلوب كتابة السيناريوهات.

يتميز أسلوب البحث المستقبلي بعدم تقديمه صورة مستقبلية على نحو محتوم، وإنما يسعى إلى عرض عدة صور ممكنة الوقوع في

المستقبل. إنّ التوقع أو التنبؤ يقدم نقطة من نقاط المستقبل التي لا تستلزم حتمية مرور المستقبل من خلالها، بل يبقى ذلك احتمالاً ضعيفاً، أمّا السيناريو فهو عرضٌ موسّع للاحتمالات ويصوّر المستقبل ضمن أفقٍ أوسع، وبناءً على هذا، فلا حدود لهذه الأطروحات، إذ ترى أنّ جميع الاحتمالات واردة. فالسيناريو لا يحكم ولا يبت في الأمور، وإّما يقف عند الافتراض، وهذا النحو من التفكير يشابه القضايا الشرطية في الرياضيات المبنية على أساس مثال: (إن حصل كذا، عندها سيكون كذا).

خلال عملية إعداد السيناريو، تبرز موضوعات جديدة من الممكن أنّها لم تكن موضع اهتمام ولم يُعنى بها قبل ذلك أبداً، وهذا الأمر يُعين الباحث، خلال قيامه بكتابة الاستراتيجيات، على أن يضع بحسبانه عناصر وعوامل أكثر، وهذا يزيد من قدرة مرونته ومواءمة نفسه مع الظروف الآتية. إنّ هذه الطريقة الجديدة في الكتابة تنفع في تنظيم التحوّلات في الفترة الحالية بنحوٍ بحيث تؤخذ بعين الاعتبار في مسار المستقبل.

وكما يذكر المهتمون بالشأن التاريخي، فإن أول من قام بدراساتٍ حول هذا الأمر هو "هيرمان كان Herman Kahn" الذي قام بدراساته في هذا المجال في مؤسسة "راند" في خمسينات القرن الماضي، فقدّم أول سيناريو للقوّات المسلّحة الأميركيّة، وبعدها أخذ هذا الأمر طريقه إلى المؤسّسات العالميّة والدوليّة والتجاريّة والعسكريّة في أواسط سبعينات القرن الماضي، وتوسّع العمل به بشكلٍ ملحوظ في الميادين المتنوّعة لمستقبل المجتمعات، من جيشٍ وسياسة وصناعة واقتصاد. وكان من أكثر السيناريوهات الناجحة والموقّعة ما اقترحته شركة "شل" بشأن الأوضاع بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، والتي تأسّست على أركانٍ ثلاثة: الحرّيّة الاقتصاديّة، وعولمة السياسة والثقافة، وظهور الثورة التكنولوجية هو السيناريو المعروف بسيناريو تينا بمعنى (لا يوجد أيُّ بديل).

لقد طُرحت تقسيماتٌ مختلفة للسيناريوهات، ونشير أدناه إلى نموذجين لكتابة السيناريو باعتبارهما الأهم:

١. السيناريوهات المدوّنة قبل تبدّل الأوضاع

٢. السيناريوهات المدونة بعد تغيّر الأوضاع وعلى أساس الأحداث الجديدة

وكما قدّمنا سابقاً، فإنّ الدراسات المستقبلية تقوم على مجموعة من الجهود والمساعي لتصوير المستقبل بالقوّة، ووضع الخطط والبرامج بالاستفادة من تجزئة وتحليل المصادر والنماذج وعوامل التغير والثبات.

كانت واحدة من النظريات الرئيسة في علم المستقبل هي نظرية الألعاب التي تركز على أنماط كتابة السيناريو، حيث ثمكن هذه النظرية من توقع تصرفات اللاعبين أثناء الخوض في لعبة ما. واللعبة هنا تعني موقفاً معيناً يتوجب فيه على اللاعبين (اثنين على الأقل) اتخاذ قرار. ومن مسلمات نظرية الألعاب، تصرف اللاعبين بعقلانية وبحتم عن الطرق الأكثر احتمالاً للربح والتفوق، وأن يتصرف اللاعبون استراتيجياً؛ أي يتكهنون بالخطوة التالية للمنافس أو اللاعب الآخر ويضعونها في حساباتهم. فنظرية الألعاب لا تختصّ بالتسلية والألعاب الشائعة فقط، بل تخوض في غمار الاقتصاد وعلوم الاجتماع والعلوم السياسيّة والعسكريّة، غير أنّها تُستخدم كثيراً في

الاقتصاد. وتوفّر هذه النظريّة مجموعةً من الاستراتيجيّات في حالة تعدد العملاء المتفاعلين. وتهتمّ، تحديداً، بالحالات التي تكون فيها القرارات المتخذة من قبل عميلٍ ما، تؤثر على ردود أفعال العملاء الآخرين.

وفي هذه المقالة، سنقوم بتطبيق هذه النظريّة على مسائل العراق وقضاياها.

مكانة العراق

يقع العراق في منطقة الشرق الأوسط، على الضفة الشماليّة للخليج، حيث تتقاطع فيها ثلاث قارّات (آسيا وأوربّا وأفريقيا)، وتبلغ مساحته ٤٣٧.٠٠٠ كيلومتراً مربعاً. والدول المجاورة له إيران من الشرق على امتداد حدوده الشرقيّة بمسافة ١٤٥٨ كم، وتركيا في الشمال وبمسافةٍ قدرها ٣٥٢ كم، ومن الغرب سوريا على حدودٍ قدرها ٦٥ كم، والأردن وحدودها ١٨١ كم، وإلى الجنوب الغربي السعوديّة بمسافةٍ قدرها ٨١٤ كم، ومن الجنوب الشرقي تحدّه الكويت بمسافة ٢٤٠ كم. وإداريّاً، يتكوّن العراق من ١٨ محافظة، وعاصمته بغداد.

أما التشكيلة السكانية، فهي متنوعة قومياً ومذهبياً؛ فالعرب يشكلون من السكان ٧٧٪، ويأتي بعدهم الأكراد الذين يشكلون ٢٠٪، والتركمان ونسبتهم ١/٧٨. وأما دينياً، فإن ٩٧٪ من سكان العراق مسلمون، منهم ٦٠,٦٥ شيعة والباقي ٣٢,٣٥ سُنّة، وما تبقى وهو ٣٪ يتوزّع بين المسيحية واليهودية والصابئة.

في الانتخابات العراقية، التي جرت عام ٢٠١٤م، حَمَنَ الغربُ أنّ هذه الانتخابات سيعتريها التعصّب والتوتر السياسي، وسيتمّ تشكيل الحكومة الجديدة وفقاً لنموذج اتفاقية "سايكس بيكو" الطائفية، بين الإنجليز والفرنسيين، إلا أنّ الأمور جرت على عكس توقعات الغرب وإسرائيل، حيث جرت الانتخابات بمشاركة الشعب العراقي وبكلّ أطيافه، تولى أكثرية الشعب العراقي هرم السلطة بغضّ النظر عن انتهازية الأكراد والسُنّة. وهذا الحدث إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على انخفاضٍ في الثقل السياسي لأهل السُنّة وإحساس الدول الغربية بالخطر، فكانت النتيجة إرسال داعش من سورية إلى العراق وخلق الاضطرابات عن طريق خلق الأزمات السياسية والأمنية التي أدّت فيما بعد إلى عدم الاستقرار في عموم البلاد.

يرى الكاتب، بخصوص موضوع (تقسيم العراق)، اختلافاً في وجهات النظر بين من يتعامل مع مسألة تقسيم العراق على أساس مصالح إيران أو أميركا ويناقشها من هذا الباب، وبين من يناقش المسألة على أساس متغيرات فترة حكومة صدام، أو المتغيرات المتعلقة بفترة الاحتلال الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣م. ومن باب المثال: كان "باوند" يرى احتمال تقسيم العراق، بعد الاحتلال الأميركي، أمراً وارداً جداً، وهذا التقسيم إما ينشأ، كما يعتقد هو، نتيجة تضعيف الحكومة العراقية مما يصب في خدمة عدوه القديم إيران، حيث يتوقع أن يشكل الشيعة حكومة مستقلة في جنوب العراق، ومن الطبيعي لن تكون علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية في إيران على ما يرام؛ لأنّ شيعة العراق سيرجّحون هويتهم العربية على دوافعهم المذهبية والعقدية (هرميداس باوند ١٣٨١: ٥١)، أو من جهة تصريحات المسؤولين الأميركيين القائمة على دعم تأسيس حكومة علمانية في العراق، إذ، كما يبدو، إنّ الولايات المتحدة لن تسمح بقيام حكومة دينية موالية لإيران، وأية محاولة من قبل الجمهورية الإسلامية لتحقيق ذلك على

أرض الواقع سيدفع أميركا إلى التدخل المباشر للوقوف في وجه مشروع كهذا .

ومن خلال دراسة ومناقشة النماذج المحتملة لشكل الحكومة المقبلة في العراق، مع ملاحظة الواقع السياسي القائم والظروف الإقليمية، يبدو أنّ أميركا تعمل في الوقت الراهن على إيجاد حكومة فيدرالية ضعيفة البنيان.

وبالنظر إلى أنّ عملية بناء الدولة القومية في الشرق الأوسط لا تزال ظاهرة غير مكتملة، فإنّ العراق ليس استثناءً من هذه القاعدة، وعلى مرور عشرات السنين كانت الحكومة في هذا البلد ترفع شعار بناء الأمة. وبعد الهجوم الأميركي على العراق وسقوط النظام الحاكم فيه سنة ٢٠٠٣م، ونهاية عقود من الحكم السلطوي المتكئ على الطموحات العربية، نشأت عدّة تيارات سياسية متنوعة، تحوّل دورها في مستقبل العراق ونوع هيكلته السياسية إلى واحدٍ من أبرز الموضوعات بعد الحرب.

وحول الأسباب وراء فشل إقامة الفدرالية في العراق، لابدّ من الإذعان إلى أنّ أحد الأصول المهمة لتحقيق هذا الهدف هو إيجاد ائتلافٍ منسجم بين الفرقاء على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم القوميّة والدينيّة والقبليّة حتّى يصبح الجميع ضمن إطارٍ واحدٍ وحكومةٍ وطنيّةٍ متّحدة ومنسجمة من أجل صيانة وحماية المصالح الرئيسة لرفاق الطريق (أزغندي ١٣٨٦: ١٤).

من الحقائق التي تؤمن بها جميع التيارات والحركات والفرقاء في العراق، وحتّى الدول المجاورة له والقوى العظمى، (ولا يتناطح فيها عنزان)، هي أنّه لو قدّر أن تُشكّل حكومة ديمقراطيّة في العراق فستكون، بضررٍ قاطع، لصالح الشيعة. ومن الطبيعي أنّ دولاً مثل تركيا والسعودية وأميركا وإسرائيل، وبعض الجامعات السنيّة والبعثيّة ستخالف هذا السيناريو. ويرى الكاتب أنّ من أبرز الأسباب التي كان لها أثرٌ فاعل في بداية الحرب الداخليّة في العراق هو تغيير الوضع السياسي للعراق (تمرد البعثين والجماعات التكفيريّة المنشقة من الأقلية السنيّة) حينما كانت الظروف السياسيّة والاجتماعيّة في العراق تتجه نحو تشكيل حكومة جديدة في العراق على يد نوري

المالكي، لا تقوم على أساس المحاصصة وتقسيم السلطة مع الحركات والاحزاب المختلفة، بل على أساس إرادة ورغبة الأكثرية.

أ) الجهات الفاعلة في الداخل العراقي

١. الشيعة

يشكل الشيعة نسبة ٦٤٪ من سكان العراق، ويقطنون بشكلٍ غالب في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق (البصرة، العمارة، ذي قار، السماوة، كربلاء، واسط، النجف، ديالى، بابل، الكاظمية، وسامراء)، وما يقرب من نصف التركمان وقسم قليل من الأكراد المعروفين بـ(الگرد الفيلية). وأما في بغداد، فيشكلون الغالبية من السكان المستقرين على امتداد ساحل دجلة الأيسر باتجاه الشمال (مار ١٣٨٠: ٢٨).

ويعود تاريخ توطن الشيعة في العراق إلى صدر الإسلام، إلا أنَّ الشيعة رغم أكثريتهم وتأثيرهم وقدرتهم الملفتة، ظلُّوا محرومين من الوصول إلى السلطة، وهذا الحال استمرَّ في زمن العثمانيين وفترة تسلُّط بريطانيا، ومن ثمَّ صعود حزب البعث إلى الحكم ممَّا جعل الشيعة ينشطون على شكل أحزابٍ دينيَّة من جملتها (حزب الدعوة الإسلاميَّة) بقيادة الشهيد محمد باقر الصدر. وإذا كان بعض الأفراد من الشيعة قد تسلَّموا مناصب في حالات نادرة، فقد أثبتت التجربة أنَّ هذه الإجراءات لم تكن بقصد فتح المجال أمامهم للمشاركة في الأمور السياسيَّة والإداريَّة، وإتِّمَّا لذرِّ الرماد في العيون وسعيًّا إلى تثبيت السلطة وإحكام القبضة على الحكم من قبل الأقلِّيَّة الحاكمة، حيث اتخذت مثل هذه الخطوات المقطعيَّة والعابرة للاستفادة من مشاعر وأحاسيس الشيعة، مع أنَّ الشيعة لم يهدِّدوا الأمن السياسي للعراق ولا تقسيم أراضيه في أيِّ برهنة من الزمن. (فرهمند ١٣٧٨: ٦٤).

يرى بعضُ المحلِّلين أنَّ الشيعة اليوم هم في الخطَّ المقدَّم للانتقال السياسي، وفي الواقع أنَّ مستقبل العراق مرتبٌّ بقضيَّة الشيعة، لاسيَّما وأنَّ المجتمع الشيعي يمتلك خصائص ثقافيَّة عديدة يمكنها أن

تؤدي إلى خطوات اجتماعية متميزة (تلاشان ١٣٨٩: ٧٤). واليوم أصبحت الشيعة تحظى بمناصب مفصلية في الحكومة المركزية، ومع هذا فما يزال قادة الشيعة في العراق يسعون، من خلال استمرار مشاركة الكرد والسنة، إلى بناء بلدٍ مقتدر وموحد.

٢. السنة

يشكل العرب السنة نسبة ٢١٪ من سكان العراق البالغ تعدادهم ٣٢ مليون نسمة، ويسكنون في مركز العراق. وقد تسلمت هذه الجماعة السياسية-الدينية زمام الحكم في العراق بشكل متوالٍ، ولم يُسمح لغيرهم بذلك، بل كانوا يواجهون الضغوط من قبلهم. ولهذه الأسباب لم يتمكن العراق حتى اليوم من تأليف حكومة متكاملة يُلاحظ فيها نصيب الشعب بأسره (مار ١٣٨٠: ٢٨). من العوامل الرئيسة التي كان لها دور في بقاء السلطة بيد أقلية العرب السنة هو بروز الفكر

العروبي واتّساعه وانتشاره بعد تفكك الدولة العثمانية. إنّ هذه الأقلية المذهبية التي كانت مهمتها الرئيسة أيام الدولة العثمانية إيجاد حالة الاستقرار في الولايات التي يسكنها الأكراد كالموصل، والولايات التي يسكنها الشيعة كالبصرة، ومواجهة نفوذ القوات الإيرانية التي كانت تقوم بدور أساسي في دعم معارضي الحكومة العثمانية وحكام بغداد في هاتين الولايتين. كما أنّ هذه الأقلية كانت مسيطرة على الجيش، وكانت تتمتع بعناية خاصة ورفاه أكثر وتعليم أوفر من قبل الحكومة العثمانية. واستمرت هذه الحالة حتى انهيار الحكومة العثمانية وبدء الاحتلال العسكري للعراق من قبل بريطانيا وتشكيل النظام الملكي في العراق. بعد ذلك تقلص نفوذ هذه الجماعة بشكل محسوس. وفي العقود الأخيرة، وحينما تولى حزب البعث مقاليد الحكم، هيئت لها الأرضية لاستلام السلطة السياسية مرة أخرى (جلالي، ٤٣٨٨: ٣٢).

إنّ الإطاحة بصادام كانت بمثابة الإعلان عن نهاية الحكم السني في العراق؛ ولهذا فإنّ وصول أي نوع من الحكومات الديمقراطية إلى

السلطة في العراق سيُضعِف النفوذ السياسي للسُّنّة، وذلك لقلّة عددهم في العراق.

إنّ أحد الدوافع الرئيسيّة لانتشار العمليّات الإرهابيّة في العراق يعود إلى تنحية السُّنّة عن السلطة. وفي الوقت الراهن، وعلى الرغم من أنّ السُّنّة، قياساً مع المجموعات العرقيّة والدينيّة الأخرى، قد حصلوا على امتيازاتٍ لا يُستهانُ بها، إلا أنّهم لا يزالون يحتفظون بدرجةٍ من عدم الرضا، وأحد الأسباب الرئيسيّة لعدم الرضا هو الدستور العراقي الجديد، حيث يشعر السُّنّة العرب أنّ الدستور الجديد لم يأخذ بعين الاعتبار الحدّ الأدنى من حقوقهم، وأنّ إيجاد نظام فيدرالي من شأنه تقويض التلاحم الداخلي ولمّ الشمل العراقي، وفي حالة إنشاء أقاليم في عموم العراق، فإنّ المناطق المركزيّة التي يقطنها السُّنّة تفتقر إلى مصادر النفط، وهذا في حدّ ذاته سيضرّ بمصالحهم (أكبري، ٤٣٨٨: ٤١٦).

٣. الأكراد

يشكل الأكراد نسبة ٢١٪ من سكان العراق، وهم الأقلية الأكبر في البلاد. تتمتع منطقة كردستان العراق بحكم ذاتي وتقع في شمال العراق، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٤ ملايين نسمة. لغتها الرسمية هي الكردية، وعاصمتها أربيل. أما المدن الهامة فيها هي: السليمانية ودهوك وكركوك (المتنازع عليها) (عبدالله، ٢٦:٤٣٨٨).

ومنذ تشكيل الدولة الحديثة، والقضية الكردية وكردستان الكبرى، ومطالبة هذه الأقلية بهويتها القومية كانت تشكل دائماً مشكلة كبيرة (بل هي الشغل الشاغل) للحكومة العراقية لدرجة أنها كانت، في بعض الأحيان، تتحدى النظام بأكمله وتهدد سلامة العراق. وبسبب استمرار الثقافة السياسية والقبلية، لم يتمكن الأكراد من إقامة نظام سياسي (أستادي، ٥٢:١٣٧٠).

إنّ تعامل الأكراد وعلاقتهم مع الأميركيين في الفترة الجديدة كانت حسنة، وقد حازوا فيها على دعم كبير منهم (عبدالله، ٤١:١٣٨٨).

وجديرٌ بالذكر أنّ هذا الدعم أخذ بالتناقص في السنوات الثلاث الأخيرة، وتحوّل نحو الجماعات السُنيّة التكفيرية.

ب) الجهات المؤثرة في المنطقة

١. جمهورية إيران الإسلامية وجبهة المقاومة الإسلامية

لقد اتخذت أميركا، بعد أن أطاحت بصدام واحتلت العراق، برامج متعدّدة الجوانب، منها أن تحوّل العراق إلى قاعدة سياسية عسكرية في المنطقة، ومن الطبيعي أن يصبّ إنشاء هذه القاعدة في خدمة المصالح الأميركية في المنطقة ويتعارض مع المصالح الإيرانية. غير أنّ الجمهورية الإسلامية لم تنفعل مقابل هذه الخطة المثيرة للجدل، بل اتّبعت استراتيجية تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية في العراق؛ لأنّ استتباب الأمن السياسي فيه سيعود بفوائد كبيرة على إيران والعراق. وفي هذا الإطار، كانت إيران مستعدّة للتباحث مع الولايات المتحدة مباشرة حول مسألة الأمن في العراق (سيّد نژاد، ١٣٩٠: ٦١).

وفي فترة ما بعد السقوط، أدت الروابط الثقافية والدينية والاجتماعية بين الشعبين الإيراني والعراقي إلى التعاون والتقارب بين البلدين، حيث استطاعت الجمهورية الإسلامية أن تستبدل إقامة قاعدة أميركية، في شرقها وغربها، بفرصة استراتيجية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة. وقد أدى هذا التقارب إلى اتخاذ مواقف مشتركة تصب في مصلحة البلدين. (أكبري، ١٣٨٨: ١٥٢).

٢. الكيان الصهيوني

لقد عانت منطقة الشرق الأوسط الكثير خلال الستين عاماً الماضية، ولاسيما الثلاثون سنة الأخيرة، وذلك بسبب التصرفات الإسرائيلية؛ إذ إنّ حُكام هذا الكيان لم يؤلوا جهداً بفعل كل شيء من أجل بقاء هذا الكيان (تقي بور، ١٣٨٣: ٣٤٦).

إنّ إسرائيل تسعى بكل وسيلة إلى بسط نفوذها في المنطقة، لكنّها تصطدم بعقبتين: الأولى تراجع قدرة أميركياً وعدم تمكّنها من الدفاع عنها، والثانية تزايد قدرة إيران وقيامها بدور المؤجّد لدول المنطقة،

والذي أصبح الشغل الشاغل لها. في بداية الخمسينات ومع شروع موجة التطرف في العالم العربي، كانت إسرائيل قد طوّرت استراتيجيةً شاملة للبقاء، وهي احتلال أجزاء من بعض الدول العربيّة، مع وجود الاستعمار في دول أخرى. ولكي تنقذ هذه الاستراتيجية، كان من الضروري، أولاً، الإبقاء على الاستعمار وتواجده في الشرق الأوسط، وبهذا الحضور، فإنّ المستعمرين الأوروبيين سيحصلون على مصالحهم، وفي الوقت نفسه ستؤمن إسرائيل بقاءها، لأنّ الدول المستعمرة لا تستطيع اتخاذ قراراتها بنفسها (هاني زاده، ١٣٩٣: ٥٢). ويرى الإسرائيليّون أنّه يجب إعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط من جديد ليحصلوا على الثبات والاستقرار. ويرى الكثير من ذوي الرأي أنّها الاستراتيجية الخفيّة لبقاء هذا الكيان في الشرق الأوسط على المدى الطويل، وأنّ ما حدث من حروب واضطرابات داخلية في البلاد العربيّة خير دليل على ما قيل، لاسيّما ترغيّب الأقليات غير المسلمة أو غير العربيّة للتعاون مع إسرائيل. وقد أقرّ بذلك (أودينون)، أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيليّة سابقاً، في تقرير له عام ١٩٨٢ بعنوان: "استراتيجية من أجل إسرائيل"، حيث أشار إلى التركيبة

السكانية والاجتماعية لدول الشرق الأوسط، وذكر أنّ شعوب المنطقة لا تحمل انتماءً واحداً، وإثما هويتهم مفتعلة، ومن جهةٍ أخرى فإنّ العلاقة بين الفرق والجماعات الدينية والقوميات ليست حسنة فيما بينها، ولذلك فإنّه من الممكن أن تكون تجزئة وتقطيع هذه الدول المختلقة، هي استراتيجية بقاء إسرائيل. ثمّ يقول: إنّ العراق وسوريا هما الهدف الأول في جهة الشرق من بعد لبنان، وأما الهدف القصير المدى فهو إضعاف القوة العسكرية لهذه الدول. بعد ذلك يتحدّث "أودينون" في تقريره عن أوضاع العراق وسيناريوهات تفكيكه، وهذا الأمر يُشير إلى مدى أهميّة العراق وألويته بالنسبة لهم. وقد تمّ البدء بتنفيذ هذه الخطة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وقد تسارعت هذه الخطة بعد احتلال العراق (يحيى، ١٣٨٧: ٢٤).

وقد أعلن "جولد"، مدير مركز القدس للشؤون العامّة، في المؤتمر الذي أقيم عام ٢٠٠٤: أنّ أعمار دول المنطقة، التي أسّستها بريطانيا على حساب الإمبراطوريّة العثمانيّة، قد انتهت وقد حان الوقت لرسم الخرائط والحدود من جديد بناءً على الانتماء القومي والطائفي.

والعراق هو المكان المناسب لإغراق المنطقة برمتها في هاوية التفكك والانفصال (خسروي، ١٣٩٠: ١٦٤).

٣. تركيا

تُعتبر تركيا من أهم الدول المجاورة للعراق، وتحدّه من الشمال الغربي ويبلغ طول الشريط الحدودي بينهما ٣٤٢ كيلو مترا.

إنّ علاقة العراق مع تركيا من أكثر العلاقات توتراً خلال السبعين سنة الماضية. فالنزاعات بين البلدين متعددة الجوانب، منها المشاكل التي خلقها الأكراد للبلد الآخر في فتراتٍ مختلفة عبر أراضي البلدين، كما يمكن الإشارة إلى الخلاف حول مقدار ارتفاع كلّ بلدٍ من مياه دجلة والفرات (موثقي، ١٣٩٠: ١٨).

إنّ حصول الأكراد على حكمٍ ذاتي أو فدرالي أو انفصالي في شمال العراق من الممكن أن يعرّض الأراضي التركيّة إلى الخطر ويستفّر الأكراد فيها، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار تواجد المعارضة الكرديّة في شمال العراق وقيامها بأعمالٍ ضدّ تركيا، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني.

وبعد أن حوّلت أميركا القسم الأساسي من سياسة تقسيم العراق من الأكراد إلى "التحالف العربي السُّني والبعثي"، وبما أنّ تركيا تحملُ خلفيّةً فكريّةً قريبة من السلفيّة والجماعات المقرّبة من الإخوان المسلمين، فقد غيّرت ستراتيغيّتها تجاه العراق تبعاً لذلك. وفي ظلّ الظروف الطارئة، وعلى الرغم من أنّ انفصال كردستان العراق كان مزعجاً للأتراك، إلّا أنّه في المقابل، ومع اقتدار تنظيم داعش التكفيري، فإنّ حدود العراق الشماليّة قد أصبحت تحت سيطرة هذا التنظيم، وأنّ حضور هذا التنظيم سيُجعل حدود تركيا الجنوبيّة أكثر أماناً، حسب تحليل الأتراك لهذه الأوضاع، وستصبح داعش رادعاً في وجه العمليّات العسكريّة التي تقوم بها الجماعات الكرديّة المتطرّفة. (عبدالله، ١٣٨٨: ٧٨).

وقد أشارت صحيفة "وورلد تريبيون" الأميركيّة في تقرير لها، إلى أنّ مسؤولين أتراك قد أبلغوا البرلمان بأنّ حوالي ألف مواطن تركي يقاتلون حالياً إلى جانب تنظيم داعش، وذكرت الصحيفة أنّ إغواء هؤلاء الأفراد يتمّ في المساجد والمدارس، وحتّى في صفوف القوّات الأمنيّة، وذلك من خلال عرض رواتب مغرية للغاية عليهم. كما أنّ صحيفة

الصباح الحكومية في العراق قد كشفت مؤخراً أنّ عناصر داعش، وقبل دخولهم الموصل، قد تدربوا في مدينة غازي عنتاب التركية (شبكة العالم، ٢٠١٥). ولكن كما كان متوقعاً، فإنّ بعض هؤلاء الإرهابيين المدربين في تركيا قد قاموا بعمليات إرهابية داخل هذا البلد.

٤-السعودية

رغم أنّ السعودية كانت من حلفاء العراق ومن الدول الرئيسية الداعمة له ابّان الحرب العراقية-الإيرانية، إلا أنّ تلك العلاقات قد توترت مع النظام البعثي وانهارت بعد نهاية تلك الحرب وأثناء احتلال الكويت عندما أطلق صدام حسين ٤٠ صاروخاً على القواعد السعودية (منصوري، ١٣٩٢: ٩١).

بعد سقوط النظام وبعدها أصبح التحديث وبناء الديمقراطية من أجندة الحكومة في العراق، دخلت السعودية في صراع مع الحكومات التي جاءت بعد زمن الاحتلال (عبداللهيان، ١٣٩٤: ١٦٠).

قبل ظهور الاضطرابات العامة في العراق واحتلال أجزاء هامة من الأراضي العراقية، كانت الحدود المشتركة بين البلدين تشكل محور الأزمة في العلاقات بين البلدين، وكان معظم الخبراء، قبل ظهور داعش في العراق، يعتقدون أنّ السعودية كبقية الدول المجاورة للعراق، تعارضُ تقسيم العراق بصورة تامة، ولأسباب مختلفة (رفيعي، ١٣٩٣: ٦٢).

ج) الجهات الفاعلة دولياً

الولايات المتحدة الأميركية

يعتقدُ بعض المحللين أنّ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، كان أكبر حدثٍ في التاريخ المعاصر لمنطقة الشرق الأوسط، وكان من أهم أهداف هذا الغزو هو بناء الدولة وإرساء الديمقراطية في العراق. لقد أراد الأميركيون أن يجعلوا العراق دولةً متطورة وديمقراطية، ونموذجاً يُقتدى به في المنطقة. ومع فشل هذه الاستراتيجية وانسحاب أميركا من العراق، أصبح إحياء فكرة تقسيم العراق وإضعاف سيادته الوطنية على جدول أعمالها. كانت أميركا في السنين الأولى قد ركزت خططها في

العراق على الأكراد دون القوميّات العرقيّة والدينيّة الأخرى، ولكن بعد فشلها اختارت العرب السُنّة والجماعات الإرهابيّة التكفيريّة لتحقيق أهدافها (أكبري، ١٣٨٨: ١٧٦).

إنّ السياسة الرسميّة الأميركيّة، ومنذ ظهور أزمة داعش، استندت إلى حقيقة مفادها أنّ دعم العراق ومواجهة داعش تعتمد على تشكيل حكومة وطنيّة في هذا البلد. إنّ ما يحدث اليوم في السياسة الأميركيّة هو إنشاء جيش مستقلّ في إقليم كردستان وتشكيل حرس وطني للسُنّة. إنّ هذه الرؤية ستؤدّي بلا شكّ إلى تقسيم العراق أو إقامة نظام كونفدرالي فيه، وليس إلى الاستقرار الوطني ووحدة الأراضي العراقيّة. لقد كان الحديث في مراكز الأبحاث الأميركيّة، ومنذ سنوات، يدور حول الحاجة إلى تغيير خريطة المنطقة وإيجاد نظام جديد يخلف (سايكس- بيكو). ولذا، فإنّ التصرّو الاستراتيجي الأميركي في مرحلة التكوين هو أنّ إنشاء دول صغيرة في غرب آسيا، على المدى البعيد، يصبّ في خدمة الأمن القومي والمصالح الأميركيّة. هذه بعض أهداف أميركا المرتبطة بتقسيم العراق، وهي كما يلي:

١- إنّ مخطّط أميركا هو إضفاء الطابع الديمقراطي على العراق.

٢- تكمن خطة أميركا في جعل العراق نموذجا للعالم الإسلامي.

٣- إن هدف المشروع الأميركي هو تحويل العراق إلى قاعدة عسكرية.

٤- يهدف المشروع الأميركي إلى الحصول على موارد الطاقة في العراق.

وصول مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى طريق مسدود واتخاذ استراتيجية الخروج من العراق

إنّ البنية الأساسية لأقوى المنظمات الإرهابية في العراق تتكوّن من بقايا فلول حزب البعث السّنة، كما أنّ قادة الجماعات الإرهابية الأخرى، بما فيها جيش الإسلام داخل العراق، بعثيون أيضاً، ويتمتعون بعلاقات جيّدة مع الدول العربيّة، وليس لديهم مشكلة أيديولوجيّة مع أميركا. وإضافةً إلى ذلك، فإنّ هذه الجماعات الإرهابية تعارض بشدّة الجمهوريّة الإسلاميّة والعراق الجديد، وتمتلك خبرة في إدارة الحكم وتتطلّع إلى العودة إليه. كما أنّ القدرات اللوجستية والتدريبات الفنيّة والتكتيكية لتنظيم داعش تُبين أنّ الأعضاء الحاليين لهذا التنظيم مدرّبون جيّداً على العمل العسكري وإدارة الحكم، وأنهم يتمتعون بدعم البعثيين لهم داخل العراق.

تُعتبر أميركا واحداً من أهم اللاعبين في العراق القادمين من خارج المنطقة. وحسب مقالته (إدوارد هيلدين)، فإن أميركا قد فشلت في إقامة صداقةٍ موثوقةٍ مع حكومة بغداد ومعاهدةٍ أمنيّةٍ طويلة الأمد. كما أنّها فشلت في إقامة قواعد عسكريّةٍ في مركز إنتاج الطاقة في العالم. وقد ذكر (إدوارد هيلدين)، الموظف السابق في وكالة المخابرات الأميركيّة، عبر لقاءٍ تلفزيوني: "أنّ أجهزة المخابرات الأميركيّة والبريطانيّة والإسرائيليّة قد شاركت في تشكيل ما يُسمّى بتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام "داعش"، وقد تمّ تشكيلها في عمليّةٍ تُسمّى "خليّة النحل". والغاية من تأسيس داعش هي دعم إسرائيل، وأنّ الهدف من عمليّات "خليّة النحل" هو تكوين جماعةٍ تطرّح شعاراتٍ إسلاميّةٍ لتجذب المتطرفين من جميع أنحاء العالم، وعلى أساس الأفكار التكفيريّة، توجّه سلاحها نحو الدول المعارضة لإسرائيل. وقد شارك زعيم داعش، في مدّة عامٍ واحد، في دورةٍ مكثّفةٍ تلقى فيها تدريباتٍ عسكريّةٍ وفنّ الخطابة تحت إشراف كوادر الموساد" (كاظمي قمي، ١٣٩٣: ١٨).

وتشير التقارير الصادرة عن مسؤولين مطلعين في حكومات الأردن وتركيا ومصر، إلى أنه قد تمّ تدريب قوّات داعش من قبل متخصّصين أميركيين وبريطانيين وفرنسيّين في الأردن وتركيا وإسرائيل في فتراتٍ مختلفة. وتشير هذه التقارير إلى أنّ الأميركيّين كانوا على درايةٍ تامةٍ بتحركات داعش في العراق قبل بضعة أشهر، وأنّ كلّ شيءٍ كان مُعدّاً للتخطيط (عبداللهيان، ١٣٩٤: ٨١). كانت الغاية من توقيع المعاهدة الأمنيّة هو استمرار التواجد الأميركي الناعم وانسحاب القوات العسكريّة من العراق. ومع أنّ أميركا قد سّعت في البداية إلى التوقيع على المعاهدة دون الالتزام بالجدول الزمني للخروج، إلا أنّ عزيمة القادة السياسيّين والدينيّين أرغمتها على القبول بها (المصدر نفسه: ١٠٢).

ألف. مواقف الأطراف الفاعلة في الفترة ما قبل داعش

١- مواقف الأطراف الفاعلة بالنسبة للتقسيم

لم تكن الجهات السّنيّة الفاعلة في العراق تتجاوب مع تقسيم بلادهم قبل ظهور داعش. ومن جهةٍ أخرى، فإنّ الأكراد، رغم أنّهم كانوا يبحثون عن تنازلات وإمكانيّات تؤدّي إلى استقلالهم

عن الحكومة المركزية، إلا أنّ ما حصلوا عليه كان لا بأس به. فعلى سبيل المثال، كانت لهم حصّة جيّدة في الحكومة المركزية، كما أنّ رئيس الجمهوريّة، في معظم الدورات، من الأكراد. وإضافةً إلى ذلك، فإنّه من المحتمل أن يفقدوا مدناً استراتيجية كالموصل، وتكريت، وإلى حدٍّ ما كركوك؛ ولهذا لم يفكروا بالانفصال، ما عدا بعض الفئات الكرديّة المتطرّفة التي تطالب بكردستان الكبرى المكوّنة من كردستان إيران والعراق وتركيا. ولذا يمكننا الاستنتاج بأنّ أيّاً من التيّارات الرئيسيّة في الداخل - خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ - لم تطالب بسيناريو الانفصال.

ومن بين دول الجوار، فإنّ تركيا أيضاً قد عارضت وبشكلٍ عام مسألة تقسيم العراق. إنّ انفصال كردستان العراق سيكون مُحَقْزاً كبيراً لانفصال المناطق الكرديّة في تركيا، وأنّ المصالح التركيّة في كردستان وشمال العراق هي التي جعلتها تُعارض سيناريو تقسيم العراق. كما أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة، التي تطالب بحكومة الأغليّة وإقامة ديمقراطيّة دينيّة في العراق،

ولأسباب سياسية واقتصادية، فقد عارضت تقسيم هذا البلد وطالبت بالحفاظ على وحدة أراضي دول الجوار جميعاً. وكذلك رفضت حكومة المملكة العربية السعودية موضوع التقسيم، لأن مصالح الأقلية السنية العراقية لا تتوافق مع تقسيم هذا القطر. ومن جهة أخرى، وفي حال الانفصال، ستكون الدولة الشيعية مجاورة لحدودها الشمالية، والذي قد يشكل هذا الجار الشمالي تحديات للسعودية ويعزز دوافع المدن الشيعية في السعودية للثورة على الحكومة المركزية. ولهذا، كانت السعودية ترفض تقسيم العراق.

كانت استراتيجية أميركا الرئيسية لتنفيذ خارطة الشرق الأوسط الجديد تقتضي تقسيم العراق، غير أن المعوقات العملية ومعارضة جميع التيارات والأطراف الفاعلة الأخرى، جعلتها تتنازل ولو بشكل مؤقت عن هذا الهدف الكبير.

٢- مواقف الأطراف الفاعلة تجاه الحرب الداخلية

كان للشيعية والأكراد نصيب كبير في الحكومة المركزية نظراً لكثرة عددهم، غير أن الجماعات السنية والبعثية، التي فقدت نفوذها

وسلطتها وحصلت على حصّة صغيرة من السلطة نسبةً إلى عدد سكانها الأقلّ، اتّجهت نحو الأعمال الإرهابيّة والإخلال في الأمن. ومن بين الدول الأجنبيّة، كانت إيران وتركيا — إلى مقدار ما — من الداعمين لاستتباب الأمن والاستقرار في العراق، غير أنّ السعوديّة كانت تدعم الأقلّيّة السنيّة في العراق وتدعم القاعدة، وذلك خوفاً من وصول الشيعة إلى سدّة الحكم، وهذا السيناريو كان سيأخذ العراق نحو الحرب الأهليّة. أمّا الأميركيّون الذين كانوا يحبّذون إقامة حكومة في العراق على النمط الغربي، فقد كانوا يغتنمون هذه الاضطرابات لإضعاف الحُكّام الشيعة. وبما أنّ الظروف كانت غير مهيّئة لتقسيم العراق وتفكّكه، صار الأميركيّون والإسرائيليّون يدعمون سيناريو الاضطرابات والحرب الداخليّة ولو بشكلٍ مؤقت.

٣- مواقف الأطراف الفاعلة فيما يتعلّق بتقسيم عادلٍ للسلطة

من الحقائق الموجودة في العراق والتي تدعّن لها كل الجماعات في الداخل ودول الجوار والقوى الأجنبيّة من خارج المنطقة، هي أنّ في حال ترسيخ الديمقراطية في العراق، فإنّ الأغليّة الساحقة ستكون

للشيعة. ومن الطبيعي أنّ دولاً مثل تركيا والسعودية وأميركا وإسرائيل، والجماعات السُنيّة والبعثيّة ستعارض هذا السيناريو. ويعتقد الكاتب أنّ هذه هي من أهم الأسباب المؤثرة في نشوب حربٍ داخلية في العراق. إنّ تمرّد العناصر البعثيّة والجماعات التكفيرية المرتبطة بالأقلية السُنيّة، قد حدث في فترةٍ كانت فيها حكومة نوري المالكي تتّجه نحو العمل على أساس إرادة الأغلبية، وليس بناءً على رغبة الجماعات والأحزاب (خسباني، ١٣٩٤: ١٢٧).

ب- مواقف الأطراف الفاعلة في فترة ما بعد داعش

بناءً على ما قيل، فإنّ أغلب اللاعبين الفاعلين في الجغرافيا السياسيّة العراقية لم يتحركوا، في فترة ما قبل داعش، نحو تقسيم العراق، رغم تواجد الأرضية آنذاك، ولم ينجروا نحو هذا السيناريو. قبل دراسة الأرضيّة لكلّ لاعبٍ للتحرك نحو التقسيم أو عدمه، نرى من الضروري الإجابة على هذا السؤال: ما الذي غير موقف بعض الأطراف لصالح السيناريوهات الثلاثة أعلاه؟ ربّما يمكن العثور على

جزء من الإجابة من خلال البحث عن الدور الذي تقوم به تركيا، باعتبارها إحدى دول الجوار المهمة للعراق.

فحتى عام ٢٠١٣، لم تتخذ تركيا موقفاً صريحاً بشأن تقسيم العراق أو مساعدة الجماعات السُّنيّة المتطرّفة. ومن السيناريوهات التي كان من الممكن أن تغيّر المشهد الجيوسياسي في العراق لصالح الأميركيين، هو دور الحكومة التركية في تقسيم العراق، وبعبارة أخرى، إدراجها في هذه المسألة. السيناريو الثاني هو (استمرار الحرب الأهلية)، وبعد فترة يتمّ نقل الحكومتين التركيّة والسعوديّة إلى السيناريو الثالث، وهو (تفكك العراق بالكامل). لقد كانت هناك أهدافٌ محدّدة يمكن أن تحقّق غاية أميركا في المنطقة وهي خارطة الشرق الأوسط الكبير. ومع صعود الإخوان المسلمين في مصر، قامت الحكومة التركيّة وحزب العدالة والتنمية، ذو التوجّهات الإخوانيّة، والمتطلّع إلى إقامة حكومة عثمانيّة جديدة، بمساعدة الفصائل السلفيّة، خاصّة في العراق. وفي الواقع، اتخذت الحكومة التركيّة خطوات عمليّة لتصعيد الحرب الأهلية، ومن ثمّ تقسيم العراق، وانضمت إلى صفوف داعمي السيناريو الثاني. ولم تمض بضعة أشهر على بدء الحرب في العراق حتّى أعلن الساسة الأتراك رسمياً أنّهم يسعون إلى تقسيم العراق، ولن يمتنعوا عن إعلان ذلك. كما رأى السعوديون أنّه من الممكن تأمين مصالح الأقلية السُّنيّة التي تمّ تنظيمها على شكل جماعاتٍ بعثيّة-

تكفيرية، وفي حال التقسيم، فإنّ داعش والقاعدة لن تحكم في أرضٍ بلا ماء وعشب ودون ثروات نفطية، ولهذا ضاعفوا دعمهم المالي والتسليحي لهذه الجماعات.

وهناك موضوع آخر شجّع العرب السُنّة على التعاون مع التنظيمات الإرهابية (داعش والقاعدة)، وهو إمكانية الوصول إلى موارد الطاقة في شمال العراق، حيث كان من الممكن للعرب السُنّة أن يحصلوا على ثروة كبيرة من النفط إذا تمّ تقسيم العراق. كما أنّ تواجد المدن الكبيرة ذات الموارد النفطية حقّزهم على السير نحو سيناريو تقسيم العراق. إنّ الاشتباكات والقتال الفتاك بين هاتين المنظمّتين الإرهابيتين، وخروج المراكز الحسّاسة، مثل مصافي بيجي وكركوك، من أيدي داعش، خلق موانع كبيرة أمام العرب السُنّة في مسار تقسيم العراق

الجماعات الداخلية	١. من بين الجماعات الداخلية، الشيعة فقط هم الذين يسعون إلى إقامة حكومة قائمة على الأغلبية.	١. تسعى الجماعات البعثية التكفيرية (داعش والقاعدة) إلى استمرار القتال بنحو يؤول إلى قيام خلافة إسلامية تؤدي في نهاية المطاف إلى تقسيم العراق.	١. الجماعات الكردية وداعش والقاعدة في انتظار الظروف التي يمكن فيها تقسيم العراق، والذي لم يتحقق بعد.
-------------------	--	---	--

سيناريو التوزيع العادل والديمقراطي للقدرة	سيناريو استمرار الحرب الداخلية	سيناريو التقسيم
---	--------------------------------	-----------------

موقف الجهات الفاعلة في المشهد الجيوسياسي العراقي فيما يتعلق بسلامة أراضيه أو تقسيمه، بعد ظهور الفصائل السنية المتطرفة (القاعدة وداعش)

دول الجوار	٢. جميع دول الجوار، ما عدا إيران، عدا إيران، تعارض مجيء حكومة قائمة على الأغلبية.	٢. تدعم كلٌّ من تركيا والسعودية والكويت والأردن استمرار الحرب الأهلية في العراق، ومن جميع النواحي.	٢. جميع دول الجوار، ما عدا إيران، تعارض مجيء حكومة قائمة على الأغلبية.
القوى غير الإقليمية	٣. أميركا أيضاً لا تتعاون مع حكومة قائمة على الأغلبية في العراق.	٣. السياسة المزدوجة للتحالف ضدّ تنظيم داعش وتقديم الدعم التسليحي والمالي له في الوقت نفسه، خير دليل على أنّ هدف أميركا النهائي هو سيناريو تقسيم العراق.	٣. ترى أميركا وإسرائيل والدول الغربية أنّ الحرب الأهلية هي تمهيدٌ لهذا السيناريو.
المؤيدون الأصليون	شيعة العراق وإيران	أميركا، سُنّة العراق، السعودية	إسرائيل، أميركا

العوامل الاستراتيجية لتقسيم العراق

من خلال معرفة السياق الذي اتبعه كلٌّ واحدٍ من الفاعلين في سيناريو التقسيم، بات من الممكن تخفيفُ بعض التعقيد لتحليل فترة ما بعد دخول داعش إلى العراق. وبالنسبة لمعظم الفاعلين في المشهد الجيوسياسي، كان هناك عاملٌ أو أكثر من العوامل المحددة

التي كان من الممكن أن تغيّر قرار كلّ فصلٍ فيما يتعلق بتقسيم العراق أو عدمه. على سبيل المثال، من العوامل التي ردعت الأكراد عن التقسيم هي أنّه لو تمّ تقسيم العراق، فإنّهم لن يحصلوا على ما كانوا يبتغونه. ومنذ القدم، كانت مدن الموصل وتكريت وكركوك - حسب رأي الناشطين السياسيين في كردستان العراق - تتمتع بمكانةٍ مصيريّة، غير أنّ الظروف لن تهياً لكردستان، في حال التقسيم، أن تضمّ إلى إقليمها المدن الثلاث في وقتٍ متزامن، وهذا ما منع الأكراد من التوجّه نحو التقسيم.

هذا ومع أنّ اتّساع الصراع بين داعش والحكومة المركزيّة، وسيطرة الإقليم، بزعامة مسعود البارزاني، على كركوك بالكامل، إلا أنّ عاملين، في تلك البرهة، أديا إلى أن يغضّ الإقليم الطرف عن الانفصال، وهما احتلال الموصل من قبل داعش في يونيو ٢٠١٤ وابتعاد هذه المدينة عن متناول الأكراد، والثاني استمرار العلاقة مع الجمهوريّة الإسلاميّة. ولذا، يمكننا تسمية الظروف، التي لو توقّرت لأصبحت مناسبةً للأكراد أو أيّ لاعبٍ آخر للتوجّه نحو تقسيم العراق، بـ "عوامل التقسيم الاستراتيجية".

إنّ العامل الاستراتيجي الذي جعل الجمهوريّة الإسلاميّة تعارض تقسيم العراق، هو دور العراق الجيوسياسي في دعم محور المقاومة ضدّ الكيان الصهيوني، ودوره المصيري في مؤازرة سوريا وحزب الله في

لبنان. ولو تمّ تقسيم العراق، فإنّ محور المقاومة سينهار، ومن ثمّ ستعرضُ سوريا إلى التفكك الكامل وسقوط حكومة الرئيس بشار الأسد.

منذ أمدٍ بعيد، يشكل شيعة العراق أغلبيّة سكانيّة مطلقة، غير أنّهم لم يتمكنوا من تشكيل الحكومة - في السنوات الأخيرة - إلا من خلال الائتلاف مع التكتلات الأخرى. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إنّ الهدف الاستراتيجي للأحزاب الشيعيّة هو تشكيل الحكومة بناءً على تصويت الأغلبيّة، والمعارضة الدائمة لتقسيم العراق. إنّ الهدف الاستراتيجي والطويل الأمد، الذي تتوخّاه أميركا من تقسيم العراق وتسعى إلى تحقيقه منذ سنواتٍ طويلة، هو إنشاء خارطة للشرق الأوسط الكبير، حيث ستصبح هندسة الشرق الأوسط مختلفة في الحدود والعلاقة بين قوى المنطقة، حيث تكون مصالح القوى الغربيّة وحلفائها أكثر أماناً من أيّ وقتٍ مضى. يُستنتج ممّا قيل أنّ تقسيم العراق، بالنسبة لأميركا، أمرٌ بالغ الأهميّة وستسعى إلى تحقيقه بشقّ الوسائل والطرق.

الاستنتاج

وفقاً للمجموعات الثلاثة الفاعلة (القوى الفاعلة داخل العراق، القوى الآتية من خارج المنطقة، ودول الجوار)، وكذلك الأهداف

والقدرات وستراتيجيات هذه القوى، يمكن رسم هذه السيناريوهات المحتملة: سيناريو تقسيم العراق، وسيناريو الحرب الأهلية، وسيناريو التوزيع العادل والديمقراطي للسلطة، والذي سنتحدث عنه باختصار فيما يلي:

قبل دخول داعش إلى العراق (من الحدود الغربية للعراق وسوريا) كممثل عن الأقلية السنية، كان الشكل المتصور للعراق هو أنه ينقسم إلى منطقتين: المنطقة العربية، وتشمل الشيعة والسنة، والثانية هي المنطقة الكردية. وهناك تقسيم آخر يُقسّم العراق إلى ثلاث مناطق: كردية، وسنية، وشیعية.

قبل ظهور داعش، لم يكن لأيٍّ من هذه السيناريوهات أيّ احتمال؛ لأنّ تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق لم يكن مُرحّباً به من الجميع. وكذا كان تقسيم العراق إلى منطقتين، إلا من بعض المتطرفين في الجانب الكردي، حيث كانوا، في معظم الفترات، يتصوّرون أنّ الظروف مهيأة ومناسبة لتحقيق حلم كردستان الكبرى.

في السادس والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٧، أقرّ مجلسُ الشيوخ الأمريكي خطة غير مُلزمة، تقسّم العراق إلى ثلاث مناطق، وهذه الخطة، التي وضعها جوزيف بايدن الديمقراطي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، جعلت الأكراد في الشمال، والشيعة في الجنوب، والسنة في الغرب، مع صلاحيات أمنية وإدارية، وتكون بغداد هي

العاصمة السياسيّة والمكان الذي ثوّر فيه عائدات النفط، والدفاع والسياسة الخارجيّة، حتّى أنّهم اختاروا لها أسماء كردستان، وشيعستان، وسُتستان.

قد تؤدي الاشتباكات بين القوى الداخليّة إلى تقسيم العراق، وهناك أرضيتان تكفيان لإثارة الحرب الأهليّة في العراق، وهما: العصبية القوميّة، والعصبية الدينيّة. أمّا فيما يتعلّق بالحرب الدينيّة، فيمكن القول إنّ الجماعة الرئيسيّة التي حاولت إثارة حرب مذهبيّة أو قوميّة من العيار الثقيل بين الأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣، كانت هي القاعدة في العراق. وبناءً على ما ذكرناه سابقاً، وفي حال تقسيم العراق، فإنّ الأراضي، التي ستكون تحت تصرّف الأقلية السنيّة، ليست بالأراضي الزراعيّة الخصبة، كما أنّها ليست غنيّة من حيث الموارد النفطية والمعدنيّة.

ومن جهةٍ أخرى، فإنّ إثارة حربٍ عرقيّة من أجل الاستحواذ على المراكز الاقتصاديّة مرفوضة من قبل دول الجوار، لاسيّما إيران وتركيا؛ ولذا، سعت دول الجوار، في الأعوام ما بين ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣، إلى حلّ جميع الخلافات العرقيّة.

لا شكّ أنّ أحد مصادر تأمين الطاقة لتركيا وروسيا، هو موارد النفط والغاز في شمال العراق. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّ استمراريّة الخلافات وتصاعدها في هذه الفترة لم تكن تصبّ في صالح الأتراك؛

لأن استمرارها، خاصّة من جهة الأكراد، قد يجعلها تمتدّ إلى جنوب تركيا، وإلى المناطق الكرديّة تحديداً.

هذا وإنّ حكومة آل سعود وحكام المنطقة لا يوافقون على تقسيم العراق، وفي الوقت نفسه لا يرغبون في استتباب الأمن فيه، والذي سيؤدّي إلى ظهور الديمقراطية والسيادة الوطنيّة. وعليه، فإنّ سيناريو استمرار الحرب الأهليّة هو السيناريو الوسط الذي يؤمّن مصالحهم ومصالح الجماعات القريبة منهم.

إنّ سيناريو التوزيع العادل والديمقراطي للسلطة، يضمّ في داخله مجموعة من السيناريوهات. وبعبارة أخرى، فإنّ هذا التوزيع يمكن أن يتخذ أشكالاً ومستويات متنوعة. على سبيل المثال، ما بين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، كان الأكراد يطالبون بإجراء استفتاء في بعض المدن، مثل كركوك وتكريت، لضمّها إلى الإقليم، ولذا فإنّ التوزيع الديمقراطي هو الذي يتناسب مع سكان كلّ مجموعة، ومن ثمّ يأتي حسب آليّة ديمقراطيّة.

لا شكّ أنّ استتباب الأمن وإقامة الديمقراطية في العراق، لا يصبّان في مصلحة الدول الدكتاتوريّة والمستبدّة، غير أنّه، نظراً لدعم القوى الداخليّة الرئيسيّة (الشيعة والأكراد)، وعدم معارضة دول الجوار المهمّة (إيران وتركيا)، والمساندة الصريحة من قبل الولايات المتّحدة، فإنّ هذا السيناريو، ما بين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، ورغم العقوبات

والعوائق التي واجهته، قد تمّ بنجاح مقارنةً مع السيناريوهات السابقة.

إنّ ترسيخ القيم والمؤسسات الديمقراطية في العراق، الذي لم يذق طعم الديمقراطية، ليس بالأمر الهين، بل يتطلب وقتاً طويلاً. وفي الحقيقة، إنّ التحرك باتجاه إقامة حكومة قائمة على إرادة الشعب العراقي، سيؤخر ببطء ويتسم بتقلبات كثيرة.

وهذا السيناريو، من وجهة نظر مصالح الجمهورية الإسلامية، يتميز بالعديد من الإيجابيات، منها أنّ حلفاء إيران (من الشيعة والأكراد)، سيحصلون على مكانة متميزة ومهمة في العراق. ومن جهة أخرى، فإنّ العراق الديمقراطي سوف لن يشكل خطراً على إيران، بل سيقفل من احتمال ظهور شخص مغامر مثل صدام، ولن يبقى هناك عذر لبقاء الجهات الفاعلة الآتية من وراء البحار وتدخلها في العراق.

وفقاً لهذه السيناريوهات الثلاثة، يمكن تحليل مستقبل العراق بناءً على ما قبل وما بعد ظهور الجماعات الإرهابية "داعش والقاعدة" التي ادعت إقامة الخلافة الإسلامية في العراق والشام. فرغم تواجد هذه الجماعات التكفيرية الإرهابية قبل العام ٢٠١٣ في العراق وسوريا، إلا أنّ هذه الجماعات لم تكن تتابع تشكيل حكومة بهذه الجدّة، وكانت أفعالهم تتلخّص بانعدام الأمن وانتشار الإرهاب.

من الواضح أنّ كلّ واحدةٍ من هذه القوى تسعى إلى تحقيق السقف الأعلى من أهدافها، غير أنّه يوجد أمام كلّ قوة جماعةٌ تُقاطِعُها في الأهداف والإمكانيّات، وبعبارة أخرى: كلّما زاد العددُ والعدّةُ من قبل بعض الاطراف المتقابلة ازدادت إمكانيّة تحقيق أهدافها، والعكس صحيحٌ أيضاً. فإذا كان هناك خلافاً بين القوى الدخيلة في مجال ما، حينئذٍ يمكنُ القول إنّ النتيجة في الغالب ستعادل محصلة القوى. وعليه، يبدو أنّه من خلال الجمع بين وجهات النظر والإمكانيّات المختلفة للجماعات المذكورة، نستطيع القول إنّ سيناريو تقسيم العراق، وسيناريو الحرب الأهليّة، وسيناريو التوزيع العادل والديمقراطي للسلطة في العراق، هي الرؤية المستقبلية للعراق. ومن خلال تحليل الاتجاهات والسيناريوهات المعروضة، يمكن القول إنّ تقسيم العراق، في هذا العقد من الزمن، شيءٌ مُستبعد.